تقرير الرقابة المالية على بلدية المكنين
(تصرف سنة 2015)

1- تقديم البلدية

الولاية والموقع الجغرافي	الساحل الشرقي من ولاية المنستير ويحدّها شرقا سبخة المكنين وطبلبة والبقالطة وغربا طوزة وبني حسان وجنوبا منزل فارسي وسيدي بنور وشمالا قصر هلال.
الإحداث	الأمر العلي المؤرخ في 19 فيفري 1921
عدد السكان (سنة 2014)	57,111 ألف ساكن
المساحة	1.549 هكتار
عدد المؤسسات	1.680 مؤسسة
الأعوان	158 عونا منهم 130 من صنف العملة
عدد الدوائر البلدية	_
التسيير	لجنة مشتركة للتسيير يرأسها معتمد المكنين وتضم 8 أعضاء منذ جوان 2014
الهيكلة العامة للإدارة	الكتابة العامة وإدارة للشؤون الإدارية العامة وإدارة فرعية للشؤون الإدارية المالية وإدارة فرعية فنية وإدارة فرعية للأملاك والشؤون القانونية.
معدل الموارد السنوية (2013-2015)	7.938 أ.د
معدل النفقات السنوية (2013-2015)	5.742 أ.د

2- طبيعة المهمة

عملا بالإذن بمهمة عدد 362/01/2016 المؤرخ في 28 سبتمبر 2016 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2015 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحة ومصداقيّة البيانات المضمنة به.كما اهتمت الدائرة بمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

3- إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

تمّ عرض مشروع ميزانية بلدية المكنين لسنة 2015 على جلسة عمل إداري برئاسة الكاتب العام للبلدية انعقدت بتاريخ 07 نوفمبر 2014 والمصادقة عليها من قبل والي المنستير بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

وأجرت البلدية بعض التنقيحات على ميزانية سنة 2015، غير أنها عرضت قرار التنقيح على مداولة مجلس النيابة الخصوصية المنعقد في إطار الدورة العادية الأولى لسنة 2016 بتاريخ 07 مارس 2016 وصادقت عليها سلطة الإشراف (الوالي) بتاريخ 28 مارس 2016 وبالتالي فإن إجراءات التنقيح المتبعة تمّت على سبيل التسوية وخارج السنة المالية المعنية في مخالفة لأحكام الفصلين 13 و 25 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

وتمّت مقارنة التعديلات على الميزانية مع محتوى قرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة إجراءات عمليات التحويل والحصول على مصادقة سلطة الإشراف عليها طبقا لأحكام الفصلين 27 و 28 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.
وتمتّ بتاريخ 30 ماي 2016 المصادقة من قبل لجنة التسيير لبلدية المكنين على قرار غلق الميزانية الذي يبرز المبلغ النهائي للموارد المستخلصة وللنفقات المأذون بدفعها خلال سنة 2015.

4- خلاصة أعمال التدقيق المالي

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أن عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 لا تشوبها إخلالات جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2015

الموارد

		31-12-2015	31-12-2014	31-12-2013
العنوان الأول		**626 706 6**	***909 654 5***	***275 997 4***
1 **المداخيل الجبائية الإعتيادية**	1 المعاليم على العقارات و الأنشطة	542 200 1	*948 020 1*	*202 574*

	2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي	180 256 3	*306 280 2*	*669 422 2*
	3	معاليم الموجبات و الرخص الادارية	1746 365	*759 396*	*809 392*
	4	المداخيل الجبائية الاعتيادية الاخرى	0	*0*	*0*
مجموع المداخيل الجبائية الإعتيادية			**897 821 4**	***014 698 3***	***682 389 3***
2 **المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	832 471	*089 520*	*129 511*
	6	المداخيل المالية الاعتيادية	897 412 1	*806 436 1*	*463 096 1*
مجموع المداخيل غير الجبائية الاعتيادية			**729 884 1**	***895 956 1***	***593 607 1***
العنوان الثاني			**293 208 2**	***782 802 1***	***143 446 2***
3 **الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	7	منح التجهيز	190 246	*732 186*	*829 224*
	8	مدخرات وموارد مختلفة	384 674 1	*730 127 1*	*629 378 1*
مجموع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية			**575 920 1**	***462 314 1***	***458 603 1***
4 **موارد الاقتراض**	9	موارد الاقتراض الداخلي	891 225	*493 476*	*759 824*
مجموع موارد الاقتراض			**891 225**	***493 476***	***759 824***
5 **موارد الاعتمادات المحالة**	12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	825 61	*825 11*	*925 17*
مجموع موارد الاعتمادات المحالة			**825 61**	***825 11***	***925 17***
المجموع العام			**919 914 8**	***692 457 7***	***419 443 7***

المصاريف

	31-12-2015	*31-12-2014*	*31-12-2013*
العنوان الأول	**132 508 4**	***812 895 3***	***267 906 3***
1 التأجير العمومي	014 889 1	*211 683 1*	*070 772 1*
2 وسائل المصالح	888 877 1	*311 576 1*	*421 486 1*

3	التدخل العمومي	699 461	*525 381*	*425 368*
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0	*0*	*0*
5	فوائد الدين المحلي	529 279	*763 254*	*349 279*
العنوان الثاني		**762 273 1**	***423 563 1***	***232 080 2***
6	الإستثمارات المباشرة	387 654	*165 975*	*396 518 1*
8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة	0	*0*	*0*
10	تسديد أصل الدين	775 571	*257 588*	*735 555*
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	600 47	*0*	*100 6*
المجموع العام		**895 781 5**	***235 459 5***	***499 986 5***

تحليل موارد بلدية المكنين ونفقاتها

1- النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2015

تطوّرت ميزانية بلدية المكنين من 7.443 أ.د سنة 2013 إلى 8.914 أ.د سنة 2015. وقد أسفر تنفيذ ميزانية بلدية المكنين بعنوان تصرف 2015 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 3.133 أ.د تم تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 3.118 أ.د أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 14 أ.د فقد تم تحويله إلى الحساب الانتقالي. ويبين الجدول الموالي نتائج تنفيذ الميزانية لسنة 2015 مع إبراز معدل تطورها السنوي خلال الفترة 2013-2015.

التبويب	نتائج سنة 2015 (بالدينار)					معدل النمو السنوي خلال الفترة 2013-2015 (%)		
	مقابيض	مصاريف	فوائض			مقابيض	مصاريف	فوائض
العنوان 1	6.706.626	4.508.132	2.198.493			16	7	42
العنوان 2	2.208.293	1.273.762	1.506.305			-5	-21	60
المجموع	8.914.808	5.781.895	3.133.024	م.إ:	3.118.798	9	-2	47
				ح.إ:	14.225			م.إ: 47 / ح.إ: 10
المصدر: الحساب المالي						المصدر: تحاليل الدائرة		

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامة أنّ فوائض المقابيض على المصاريف واصلت ارتفاعها بنسبة 47 %، وبينما سجلت الموارد زيادة بنسبة 9 % شهدت النفقات تراجعا نسبته 2 % خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2013. ويعزى نمو الموارد أساسا إلى تطور موارد الاعتمادات المحالة بنسبة 86 % في حين يعود تراجعّ النفقات خاصة إلى تقلص الاستثمارات المباشرة بنسبة 34 %.

تحليل الموارد

بلغت خلال سنة 2015 جملة موارد بلدية المكنين 8.914 أ.د خلال سنة 2015 وهي تتكون في حدود 75 % من المداخيل الإعتيادية و 25 % من موارد التنمية.

- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 6.706 أ.د. وتتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية مسجلة تطورا نسبته 16 % مقارنة بسنة 2013.

وتتأتّى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات ومداخيل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2015 ما جملته 4.821 أ.د، أي ما يمثل 72 % من جملة موارد العنوان الأول. وتمثل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه أهم مورد ضمن العنوان الثاني بمبلغ 3.256 أ.د أي بنسبة 67 %.

ومثلت المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة نسبة 19 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية حيث تم تحصيل مبلغ 942 أ.د في سنة 2015 بهذا العنوان.

أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 124 أ.د و 134 أ.د أي ما يمثّل تباعا حوالي 2,5 % و 3 % من هذه المداخيل.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2015 ما قيمته 1.884 أ.د. وتتوزّع هذه الموارد بين مداخيل الملك البلدي والمداخيل المالية الاعتيادية المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية البالغ قيمته 1.356 أ.د.

وبلغت مداخيل الملك البلدي في سنة 2015 ما قيمته 471 أ.د. وهي تتأتى أساسا من كراء العقارات والتجهيزات والمعدّات في حدود 468 أ.د ممثلة بذلك حوالي 99 % من جملة مداخيل الأملاك.

- **موارد العنوان الثاني:**

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 2.208 أ.د وتشمل الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة مسجلة تراجعا معدّله السنوي 5 % مقارنة بسنة 2013. وتمثل الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية أهم مورد ضمن العنوان الثاني بمبلغ 1.920 أ.د أي بنسبة 87 %.

تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية المكنين 5.781 أ.د خلال سنة 2015 وهي تتكون في حدود 80 % من نفقات العنوان الأول و 20 % من نفقات العنوان الثاني.

- **مصاريف العنوان الأول**

بلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2015 ما جملته 4.508 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 7 % مقارنة بسنة 2013. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 4.229 أ.د وبنسبة 94 % وفوائد الدين فيما تبقى. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 83 % من مجموع نفقات هذا العنوان.

- **مصاريف العنوان الثاني**

بلغت نفقات العنوان الثاني 1.273 أ.د. سنة 2015 مسجلة تراجعا نسبته 21 % مقارنة بسنة 2013. وتتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية بقيمة 654 أ.د وبنسبة 51 % وتسديد أصل الدين والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة. وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني زيادة خلال الفترة 2013- 2015 بنسبة 18 %. وتمثّل تلك الاعتمادات نسبة 66 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2015.

وتتمثّل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 654 أ.د خلال سنة 2015. وتعدّ مشاريع الطرقات والمسالك والإحداث والتوسعة والتهيئة والإنارة أهمّ الاستثمارات التي أجرتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 61 % و 16 % و 9 %.
وبالرغم من الاعتمادات النهائية المرصودة بخصوص هذه النفقات والبالغة 3.113 أ.د إثر إجراء البلدية لتنقيحات بالزيادة بمبلغ 2.146 أ.د إلّا أنّ استهلاك هذه الاعتمادات لم يتجاوز 21 %.

القدرات المالية للبلدية

يتخلّد بذمّة بلدية المكنين ديون بقيمة 285,887 أ.د إزاء صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في موفّى سنة 2015 في حين تبلغ الديون المتبقية للخلاص ما قيمته 2.523 أ.د مقابل بقايا استخلاص بقيمة 4.548 أ.د تمثّل ما يعادل 180 % كنسبة تغطية لتلك الديون.

ومن جهة أخرى بلغ مؤشر الاستقلالية المالية ببلدية المكنين نسبة 79 % خلال سنتي 2013 و 2014 ونسبة 80 % خلال سنة 2015 مقابل نسب تمّ تسجيلها على المستوى الوطني بلغت 61 %- و 64 %- و 65 % على التوالي خلال الفترة نفسها. وتعدّ النسبة المحققة لمؤشر الاستقلالية المالية ببلدية المكنين بعنوان سنة 2015 محترمة مقارنة بالحد الأدنى والذي يساوي 70 % حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وكذلك الشأن بالنسبة للفترة 2013-2015 التي بلغ معدّلها 80 % مقارنة بالمعدّل الوطني[1] والبالغ 63 % خلال الفترة نفسها.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا: تعبئة الموارد البلدية

1. تقدير الموارد:

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى موارد بلدية المكنين أنّه وباستثناء مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي والمداخيل المالية الاعتيادية فإنّ البلدية لم تُحكم تقديراتها بالنسبة إلى بقية الموارد. وقد بلغت نسبة الإنجاز بخصوص مجموع موارد العنوان الأول 93 %، وذلك بسبب عدم مواكبة عمليات الاستخلاص لقيمة الاعتمادات المقدّرة.

2. إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2015 حيث تضمن 11.902 مسكنا بمبلغ جملي قدره حوالي 276,612 أ.د بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 15.221 مسكنا وبالتالي فإنّ حوالي 15 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديرها بحوالي 77 أ.د.

كما اتضح استخلاص مبلغ قدره 5,493 أ.د بعنوان سنة 2015 تخص 105 مسكنا بأذون استخلاص وقتية، وهو ما يؤكد عدم شمولية جدول التحصيل الخاص بالسنة المعنية.

أما فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 3.996 فصلا بقيمة 178,769 أ.د. وقد لوحظ استخلاص 13,753 أ.د تخص 66 عقارا سنة 2015 بأذون استخلاص وقتية (أي ما يمثل حوالي 8 % من الفصول المدرجة بالجدول).

وبينما تفيد المعطيات المتوفّرة بالسجل الوطني للمؤسسات لسنة 2015 أنّ المنطقة البلدية تضمّ 4.548 مؤسسة، اتضح أنّ جدول مراقبة الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لنفس السنة لا يتضمن سوى 1.680 مؤسسة أي ما يمثل نسبة 37 % من جملة المؤسسات الواردة بالسجل المذكور. (بقيمة جملية قدرها 162,621 أ.د).

ورغم حصول البلدية على بعض القائمات التفصيلية الشهرية [2] لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية، فإنّها لم تتولّى إجراء المقارنة بين قيمة المعلوم المضمنة بجدول المراقبة والمبالغ المستخلصة قصد تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب مثلما يقتضيه التشريع الجاري به العمل.

---

1 تمّ احتساب المعدّل الوطني من خلال المعطيات المالية الواردة بموقع الجماعات المحلية www.collectiviteslocales.gov.tn ويقاس هذا المؤشر باعتماد المعادلة التالية (الموارد الاعتياديّة- المناب من المال المشترك)/ الموارد الاعتياديّة.

(2)[2] المنصوص عليها بالمذكرة العامة عدد 89 بتاريخ 16 نوفمبر 1998 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية.

3. التأخير في تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة إنجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بتأخير بلغ 96 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجداول	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة (باليوم)
جدول المعلوم على العقارات المبنية	06/03/2015	13/03/2015	06/04/2015	96
جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية	06/03/2015	13/03/2015	06/04/2015	96

والبلدية مدعوة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمنستير.

4. استخلاص المعاليم

وباعتبار البقايا للاستخلاص البالغة 2.850 أ.د في موفّى 2014 ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 3.224 أ.د في سنة 2015. وتمّ استخلاص 257 أ.د أي ما نسبته 8 % مقابل 7 % سنة 2013.

وبلغت تثقيلات سنة 2015 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 374 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 196 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 178 أ.د.

وبلغت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية 8 % لكل معلوم منهما (مقابل 11 % على المستوى الوطني بالنسبة إلى العقارات المبنية)،كما يبرزه الجدول التالي:

المعاليم /المداخيل	التثقيلات (أ.د)	الاستخلاصات (أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (أ.د)
المعلوم على العقارات المبنية	1573	124	8	1449
المعلوم على الأراضي غير المبنية	1651	133	8	1518

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 995 أ.د، تمّ استخلاصها بنسبة 47 % (471 أ.د).

وقد تبيّن من خلال المعاينة الميدانية المجراة بتاريخ 29 نوفمبر 2016 وما بعده للقباضة البلدية بالمكنين أنّه يتوفر لدى البلدية تطبيقة إعلامية (منظومة التصرف في موارد الميزانية)، إلاّ أنّها تشكو من عدّة نقائص لا تُمكّنها من متابعة عمليات الاستخلاص بنجاعة حيث لا تسمح المنظومة بحصر قائمة الفصول المستخلصة وغير المستخلصة وبمتابعة تقادم الفصول إضافة إلى تعرّض الموزّع إلى عطب تقني تسبّب في مسح البيانات الخاصة بالاستخلاص المنجزة خلال الفترة المتراوحة بين ماي 2015 وفيفري 2016 ممّا حال دون تحديد وضعية الاستخلاصات المنجزة خلال المدّة المعنية.

كما أنّ متابعة استخلاص الأملاك البلدية ومختلف المعاليم المثقلة تتم عبر جذاذات ممسوكة بطريقة يدوية لا تساعد على متابعة حلول آجال التقادم ولا على ضبط قائمات كبار المدينين ولا على تحديد المبالغ المتبقية للاستخلاص بشكل دقيق.

5. استخلاص المعاليم على العقارات بأذون استخلاص وقتية

لوحظ لدى القباضة البلدية بالمكنين أنّ عمليات قبض المعلوم على الأراضي غير المبنيّة والمعلوم على العقارات المبنيّة بمقتضى أذون استخلاص وقتية بسبب عدم وجود الفصول المعنية بجدولي تحصيل المعلومين المذكورين يتمّ تسجيلها مباشرة ضمن الاستخلاصات عن طريق أذون نهائية دون أن تتولى البلدية إعداد قائمات شهريّة في شأن تلك الفصول وإحالتها لأمانة المال الجهوية لتثقيلها على سبيل التسوية لدى المحاسب عملا بمقتضيات الفصل 266 من مجلّة المحاسبة العموميّة. ومن شأن ذلك أن لا يسمح بتكريس شفافية العمليات المحاسبية وأن يؤثر في صحّة التثقيلات وفي صحّة بقايا الاستخلاص بعنوان السنة المالية المعنية.

6. إجراءات الاستخلاص

لوحظ أنّ القباضة البلدية لا تحرص على تفعيل إجراءات التتبع لاستخلاص المعاليم على العقارات غير المبنية فبالرغم من توجيه 6.910 إعلاما وحيدا و 5.352 إنذارا خلال الفترة 2013-2015 إلّا أنّ نسبة استخلاص هذا المعلوم لم تتطوّر وظلّت في حدود 8 % خلال سنتي 2014 و 2015 ذلك أنّه لم يتمّ إجراء سوى 42 اعتراضا إداريا خلال السنتين المذكورتين.

كما لوحظ أنّ القباضة البلدية لا تحرص على تفعيل إجراءات التتبع لاستخلاص المعاليم على العقارات المبنية فبالرغم من توجيه 12.824 إعلاما وحيدا و 3.515 إنذارا خلال الفترة 2013-2015 إلّا أنّ نسبة استخلاص هذا المعلوم تراجعت من 10 %سنة 2014 إلى 8 %سنة 2015 ذلك أنّه لم يتمّ إجراء سوى عقلة تحفظية واحدة وإجراء 95 اعتراضا إداريا خلال السنتين المعنيتين.

7. عدم استخلاص مبالغ خطايا التأخير

تبيّن أنّ القباضة البلدية بالمكنين لا تتولّى في جميع الحالات احتساب واستخلاص خطايا التأخير المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية المنصوص عليها بالفصل 19 من مجلة الجباية المحلية.

8. تحصيل واستخلاص معاليم رفع الفضلات بمقابل

لم تتولّ بلدية المكنين تطبيق مقتضيات الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 [2] بشكل كامل، حيث تقوم برفع الفواضل التي تفرزها أغلب المؤسسات المنتصبة بالمنطقة البلدية بدون مقابل رغم استصدارها لقرار يضبط تعريفة جمع ونقل النفايات غير المنزلية.

كما لم تبرم البلدية (إلى موفّى سنة 2015) سوى 4 اتفاقيات بقيمة إجمالية تبلغ 12,330 أ.د لم تستخلص منها سوى 7,323 أ.د أي في حدود 59 % بالنسبة إلى سنة 2015 رغم أنّ عدد المؤسسات التجارية والصناعية والمهنية المتواجدة بالمنطقة البلدية والمعلومة لديها يبلغ 1.680 مؤسسة.

وتوصي دائرة المحاسبات بحصر المؤسسات المعنية برفع الفضلات بمقابل وتعميم الاتفاقيات معها بما يمكّنها من تدعيم مواردها المالية ويساعدها على مجابهة نفقاتها المنجرّة عن أعمال النظافة بالنظر إلى حجم هذه الفواضل من الكميات الجملية المجمّعة والمنقولة.

9. استلزام السوق الأسبوعية

رغم أنّ منشور وزير الداخلية عدد 10 بتاريخ 7 جوان 2013 أشار إلى أنّ الصيغة المثلى لاستغلال الأسواق تظل عن طريق اللزمات، ورغم تراجع موارد السوق الأسبوعية من 350 أ.د سنة 2008 (الاستغلال عن طريق لزمة) إلى 150 أ.د سنة 2015 (الاستغلال المباشر) فإنّ لجنة تسيير بلدية المكنين أقرّت مواصلة الاستغلال المباشر للسوق الأسبوعية، وذلك بالرغم من وجود اقتراح باستلزام السوق بداية من سنة 2014 وصدور برقية من والي المنستير تحت عدد 14451 بتاريخ 20 نوفمبر 2015 يقترح فيها

2 المتعلّق بضبط تعريفة المعاليم والأتاوات المرخّص للجماعات العمومية المحلية في استخلاصها كما تمّ تنقيحه.

استلزام السوق مع اعتماد تعريفات معقولة مع تكثيف الرقابة على صاحب اللزمة حتى يلتزم بالتعريفة القانونية للمعاليم.

10. مداخيل الأملاك البلدية العقارية

وتتمثل الأملاك العقارية لبلدية المكنين حسب البيانات المقدّمة من مصلحة النزاعات والشؤون العقارية في 18 قطعة أرض منها 11 قطعة مسجلة لدى إدارة الملكية العقارية و 4 بصدد الترسيم و 182 محلا تجاريا منها 131 محلا غير مسجل و 18 محلا مهنيا و 2 محلات صناعية و 11 محلا سكنيا.
وبخصوص المحلات السكنية تولّت البلدية كراء مساكن بأثمان منخفضة تتراوح بين 5 د و 20 د شهريا دون التنصيص بعقود الكراء على نسبة الزيادة السنوية طبقا لأحكام الفصل 17 من القانون عدد 35 لسنة 1976 المتعلّق بالعلاقات بين المالكين والمكترين لمحلات معدّة للسكنى أو الحرفة أو الإدارة العمومية.

كما لوحظ عدم التنصيص على نسبة الزيادة السنوية وعدم تحيين القيمة الكرائية كل ثلاث سنوات طبقا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين لعدد من المحلات التجارية منذ سنة 2000 و 2001 بالنسبة إلى بعضها.

وتضع البلدية على ذمة عدد من الجمعيات والمنظمات المحلية والأسلاك الأمنية جملة من المقرات دون إبرام اتفاقيات أو عقود تحدد شروط استغلالها وتضبط الالتزامات المحمولة على المستغلين، يذكر منها على سبيل المثال مقري شرطة المرور والشرطة البلدية والجمعيات الموجودة بدار المنظمات ونادي التعارف.

كما تبيّن أن عددا من العقارات تمّ تخصيصها لجمعيات ومشاريع عمومية ما تزال تظهر بسجل الأملاك بسبب عدم إبرام عقود في شأنها ودون أن تتولّى البلدية استكمال الإجراءات القانونية المطلوبة بخصوصها يذكر منها مقر المكتبة العمومية ودار الشباب ونادي الأطفال النموذجي.

11. الإحصاءات التكميلية

لوحظ غياب التنسيق بين مصلحة التهيئة والتراخيص العمرانية ومصلحة الآداءات عند إعداد جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية حيث لا يتمّ استغلال البيانات المتعلّقة بتراخيص البناء المسلّمة كما لا يتمّ إجراء المسوحات اللازمة للتّأكد من الانتهاء من إنجاز البناءات.

12. طرح المعاليم

ينص الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه يجوز طرح المواد التي كلّف المحاسب بجبايتها إذا ما تعذر عليه تحصيلها بعد استيفاء إجراءات الاستخلاص الضرورية، غير أنّ فحص قائمات بقايا الاستخلاص في موفى ديسمبر 2015 بيّن وجود عدد من الفصول غير قابلة للاستخلاص بسبب توقف أعمال التتبع منذ فترة بعيدة دون أن يتولّى المحاسب اتخاذ الإجراءات الضرورية لطرحها مما يؤثر على شفافية الحسابات.

13. مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب، إلاّ أنّه وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

14. سقوط فصول بالتقادم

وفقا لأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، تبيّن من خلال فحص قائمات بقايا الإستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2015، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية ومداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري ومهني[3]) قد بلغت في موفى سنة 2015 ما جملته 1.237 أ.د.

واتضح من خلال مراجعة قائمة بقايا الاستخلاص أن عددا من الفصول بلغت قيمتها الجملية 231 أ.د (أي بنسبة 19 % من جملة الديون المتخلدة) مستوجبة منذ سنة 2008 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 17 ديسمبر 2008 إلى موفى سنة 2015 مما جعلها عرضة للسقوط بالتقادم.

وفي ما يتعلّق بالمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية ومداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري ومهني، فقد تبيّن أنّ قابض البلدية لم يتولّ حصر قائمة الفصول المعرّضة للسقوط بالتقادم، حيث تبيّن من خلال مراجعة قائمة بقايا الاستخلاص المتعلّقة بمداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري وجود عدد من الفصول التي أدركها التقادم.

15. عدم الاستظهار بشهادة إبراء

وخلافا لما نص عليه الفصل 55 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 المتعلق بقانون المالية لسنة 2013 الذي نص على توسيع قائمة الخدمات والشهادات والرخص التي يرتبط إسداؤها من قبل الجماعات المحلية بضرورة الاستظهار بشهادة إبراء يسلمها قابض المالية تثبت خلاص المعاليم المستوجبة على المنتفع بالخدمات ومنها التعريف بالإمضاء على المعاملات العقارية، تبين عدم الالتزام في عدد من الحالات بهذه المقتضيات حيث تمّ تقديم خدمة التعريف بالإمضاء على عدد من تلك المعاملات دون المطالبة بالإدلاء بشهادة الإبراء من قبل المنتفعين بالخدمة.

ثانيا: إنجاز النفقات البلدية

1. تقدير النفقات

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى نفقات بلدية المكنين وجود فارق بنسبة 20 % بالنسبة إلى العنوان الأول سببه عدم إجراء الانتدابات المبرمجة خلال السنة المعنية، وفارق بنسبة 17 % بالنسبة إلى العنوان الثاني بسبب عدم إنجاز المشاريع المبرمجة لتأخر إعداد الدراسات المتعلقة بها.

2. حول تأشيرة مراقب المصاريف

تمّ التّعهد بأشغال تنظيف وكنس ورفع الفضلات المنزلية بمدينة المكنين لمدة 86 يوما والشروع في إنجازها دون الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف ودون برمجة الحاجيات في إطار صفقة مبسطة أو صفقة عادية تجنبا لتجزئة الطلبات العمومية، حيث أنّ إحدى القائمات المضمنة بالفاتورة عدد 17/2015 بتاريخ 24/03/2015 تتعلق بالفترة الممتدّة من 20 جانفي إلى 28 فيفري 2015 في حين أنّ تأشيرة التعهد كانت بتاريخ 18/03/2015.

---

3 باعتبار عدم توفّر المعطيات المتعلّقة بسنة وجوبية الدين وتاريخ التثقيل ونوع وتاريخ العمل القاطع للتقادم بالنسبة للمعاليم المذكورة ضمن قائمات بقايا الاستخلاص عملا بما جاء بالمذكرة العامة عدد 11 لسنة 1995 المؤرخة في 16 جانفي 1995 والصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية.

3. التأشير على سبيل التسوية

تحصلت البلدية على تأشيرة مراقب المصاريف على سبيل التسوية بالنسبة إلى عدد من الصفقات، حيث أبرمت صفقات وشرعت في تنفيذ أشغال بعض المشاريع قبل الحصول على تأشيرة مراقب المصارف العمومية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 269 من مجلة المحاسبة العمومية والأمر عدد 2878 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية.

التوصيات

- ✓ الالتزام بإعداد الميزانيات وإجراء التعديلات والتنقيحات عليها وفق القواعد والإجراءات والآجال المنصوص عليها بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية ومجلة المحاسبة العمومية.
- ✓ مزيد إحكام تقديرات الموارد والنفقات عند إعداد الميزانية البلدية.
- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ استغلال القائمات التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين خاصة وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحله في الآجال القانونية.
- ✓ استغلال منظومة "التصرف في موارد الميزانية" الاستغلال الأمثل في انتظار الشروع في استغلال منظومة رفيق بلديات.
- ✓ ضبط الأملاك وجردها جردا دقيقا والعمل على حمايتها وعلى تحصيل أفضل العوائد المالية منها بمراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية والاستفادة من الأملاك غير المستغلة.
- ✓ تطهير قائمات بقايا الاستخلاص بطرح الفصول غير القابلة للاستخلاص أو المثقلة خطأ.
- ✓ الالتزام بتسديد النفقات الوجوبية وخاصة منها ما يتعلق بالقروض.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها مع الحرص على تقديم وثائق الإثبات المؤيدة لها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.
- ✓ حماية الأملاك المنقولة وغير المنقولة بالالتزام بإجراء الجرد وفق القواعد الترتيبية الجاري بها العمل ومسك حسابية خاصة بها.

المكنين في 20 / 12 / 2016

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الإستخلاص
أمانة المال الجهوية بالمنستير
.....0.....
القباضة البلدية بالمكنين

من القابض البلدي بالمكنين

إلى السيد

رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة

الموضوع : الرقابة المالية على حسابات بلدية المكنين

المرجع : - إتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير
- تقرير ملاحظاتكم الأولية المؤرخ في 13 ديسمبر 2016

تحية طيبة و بعد ،
تبعا لإنجازكم رقابة مالية على حسابات بلدية المكنين متمثلة في عمليات فحص وثائق و معاينة ميدانية بعنوان تصرّف سنة 2015 ، بموجب الإتفاقية المبرمة بين الدولة التونسية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية
و إجابة على الملاحظات الأولية المضمنة بتقريركم ، نمدكم بالتوضيحات التالية :

القابض البلدي بالمكنين

وزارة المالية
القابض البلدي
المكنين

أولا : تعبئة الموارد البلديّة

ملاحظات دائرة المحاسبات		عناصر الإجابة	
ع / ر	الملاحظات	عدد الصفحة	تهم مصالح البلديّة	تهم القباضة البلديّة بالمكنين
1	تقدير الموارد :	10	X	
2	إعداد جداول التحصيل	10	X	
3	التأخير في تثقيل جداول التحصيل	11		يتم تثقيل جداول التحصيل إثر مراقبة كاملة للمعطيات المذكورة صلبها على مستوى القباضة البلديّة ثم يتم إرسالها إلى أمانة المال الجهويّة بالمنستير طلبا لتثقيل مجموع مبالغها و في الأثناء يتم إستخلاص المعاليم مباشرة في الفصول المحددة لها بالميزانيّة تطبيقا للتعليمات الجاري بها العمل ، و بالتالي فإن نسق الإستخلاص بالقباضة لا يتأثر البتة بتاريخ تثقيل جداول التحصيل و رغم ذلك سنسعى بالتنسيق مع مصالح أمانة المال الجهويّة إلى تقليص هاته الآجال
4	إستخلاص المعاليم :	11		يرجع ضعف نسبة الإستخلاص إلى كثرة الفصول المثقلة حيث توجد بالقباضة البلديّة بالمكنين 23987 فصل مثقل لسبعة بلديات مما يستحيل القيام بجميع إجراءات الإستخلاص مع الإشارة إلى أن مبلغ التثقيلات غير صافي و يتضمن فصول يمكن معالجتها بآليّة الطرح مع الإشارة أنه بالمقارنة بتقديرات الميزانية فإن بلديّة المكنين فقد حققت نسبة 36 % بالنسبة للعقارات المبنيّة و 45 % بالنسبة للعقارات غير المبنيّة و سنسعى إلى تحسين هاته النسبة
5	إستخلاص المعاليم على العقارات بأذون إستخلاص وقتيّة :	12		تم التنسيق مع مصالح البلديّة بأن يتم مستقبلا إعتماد أذون إستخلاص وقتيّة لإيداع المبالغ خارج الميزان إلى حين إعداد جدول تحصيل تكميلي أما بخصوص المبالغ التي تم إستخلاصها سابقا بأذون إستخلاص وقتيّة سيتم تسويّة وضعيّتها بالتنسيق مع البلديّة
6	إستلزام السوق الأسبوعيّة :	12	X	
7	عدم إستخلاص مبالغ خطايا التأخير	12		تطبيقة إعلامية تشكو من عدة نقائص و غير محيّنة لذلك لا تحتسب مبالغ خطايا التأخير

ملاحظات دائرة المحاسبات			عناصر الإجابة	
ع / ر	الملاحظات	عدد الصفحة	تهم مصالح البلديّة	تهم القباضة البلديّة بالمكنين
8	مداخيل الأملاك البلديّة العقاريّة :	12	X	
9	الإحصاءات التكميليّة	13	X	
10	طرح المعاليم :	13		نظرا لتأخير أو غياب الرد على طلبات الطرح فإن بقايا للإستخلاص يتم إعتبارها كديون يجب مواصلة تتبع أصحابها أو ورثتهم بهدف إستخلاصها ما لم يتم البت فيها قضائيّا بحكم يقضي بالتخفيض أو بسقوط الدين بالتقادم أو بالإفلاس تم التنسيق مع مصالح البلديّة لإكمال عمليّة الطرح بالنسبة للأشخاص الواردة باللحق عدد 2
11	إجراءات الإستخلاص :	13		تبذل القباضة مجهودات جبارة في ما يخص إجراءات الإستخلاص رغم الصعوبات الكبرى و في غياب هويّة المدين (ب ت و ، معرف جبائي ، الإسم الثلاثي ، الإسم الكامل للشركة أو المؤسسة ...) و في غياب مقر مخابرته خاصة بالنسبة للمعلوم على العقارات غير المبنيّة فإنه لا جدوى من إجراء تتبعات على عنوان أراضي بيضاء مذكورة في جدول تحصيل حيث أن هاته الجداول لا تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على إجراء التتبعات
12	تحصيل و إستخلاص مماليم رفع الفضلات بمقابل	13	X	
13	مسك حسابيّة خاصة بمكاسب البلديّة :	14		لم تمكني البلديّة من دفتر جرد لممتلكاتها لمراقبتها
14	سقوط فصول بالتقادم	14		فيما يخص الفصول المعرضة للسقوط بالتقادم فإن هاته الديون العموميّة المثقلة بدفاترنا لا يسقط الحق فيها بالتقادم إلا إذا قام المدين بإثارة دعوة و الحصول على حكم يقضي بسقوط الدين . أما بخلاف ذلك فإن القباضة تواصل القيام بإجراءات التتبع اللأزمة و إستخلاص الديون مع الإشارة بخصوص الأمثلة المذكورة بتقريركم قد قمنا خلال شهر ديسمبر 2016 بالإجراءات التاليّة : الإعتراضات البنكيّة و إعتراضات على معينات الكراء
15	عدم الإستظهار بشهادة إبراء	15	X	

ثانيا : إنجاز النفقات البلديّة

ملاحظات دائرة المحاسبات		عناصر الإجابة	
ع / ر	الملاحظات	عدد الصفحة	تهم مصالح البلديّة	تهم القباضة البلديّة بالمكنين
1	تقدير النفقات :	16	X	
2	إصدار أذون تزود على سبيل التسوية	16	X	
3	حول تأشيرة مراقب المصاريف	16	X	
4	التأشير على سبيل التسوية :	17	X	
5	حول تطبيق مبدأ المناقسة أمام الطلب العمومي :	17	X	
6	حول عقد النفقات :	17	X	
7	إفراد كل فصل قابل للجرد برقم خاص	17	X	

وزارة المالية
القباضة البلدية
المكنين